

## ألقديوان ألقملكى

ألقوافق حضرة صاحب السمورصى العرش الموقت  
في ١١ ربيع الأخر سنة ١٣٧٢ (٢٨ ألقديسمبر سنة ١٩٥٢)

ألقهللى الإنعام

ألقشروط الواجب الذهبى ، على كل من :

حضرة الصاغ عبد العزيز صيف الازل خليفه ، من ادارة المباحث  
العامة بوزارة الداخلية ؛

وحضرة الصاغ حسن ابراهيم فرج المصيلحى ، من ادارة المباحث  
العامة بوزارة الداخلية ؛

وحضرة الصاغ محمد أحمد محمد المنياوى ، من ادارة المباحث العامة  
بوزارة الداخلية ؛

وحضرة اليوزباشى عبد الرحمن عشوب ، من ادارة المباحث العامة  
بوزارة الداخلية ؛

ألقشروط الواجب الفضى ، على كل من :

حضرة اليوزباشى محمود محمد يونس ، من ادارة المباحث العامة  
بوزارة الداخلية ؛

وحضرة الملازم الأول مصطفى محمد أمين مخلوف ، ملاحظ البوليس  
بمديرية الدقهلية ؛

ألقهما وافق سموه في ١٣ ربيع الأخر سنة ١٣٧٢ (٣٠ ألقديسمبر سنة ١٩٥٢)

ألقهللى الإنعام :

ألقشروط الواجب الفضى ، على .

حضرة الكونستابل الممتاز (الملازم الثانى المحلى) محمد سعيد ناشد ،  
من قوة بوليس مديرية جرجا ؛

ألقوافق حضرة صاحب السمورصى العرش الموقت  
في ١٣ ربيع الأخر سنة ١٣٧٢ (٣٠ ألقديسمبر سنة ١٩٥٢)

ألقهللى الانعام :

ألقشيشان النيل من الطبقة الرابعة

ألقهللى :

جناب مسيو ابريه نيكسيادى سكبنا ، السكرتير الثانى بالمفاوضية  
البرازيلية في مصر سابقا .

## ألقمر ألقهللى ألقوقم ٣ ألقلسنة ١٩٥٣

بألقبول استقالة حضرة أنيس عازر

ألقباسم ملك ألقصرو ألقسودان

ألقوصى العرش ألقموقت

ألقبنا على ما عرضه وزير الخارجية ؛

ألقمر بما هو آت :

١ - ألققبل الاستقالة المقدمة من حضرة أنيس عازر ، السفير  
بوزارة الخارجية والمنتدب مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى حكومة  
اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، من وظيفته .

٢ - ألقهللى وزير الخارجية تنفيذ هذا الأمر ما

مدر بقصر مايدىن في ٢١ ربيع الأخر سنة ١٣٧٢ (٧ ألقيار سنة ١٩٥٣)

ألقمحمد ألقهد المنعم

ألقباسم ألقوصى ألقعرش ألقموقت

ألقوزير ألققصر

ألقوزير ألقلخارجية

ألقمحمد ألقهنسى

ألقأحمد ألقهرزى

## ألقمر

### ألقشرسوم

بألقصدار الاتفاق العام للتعاون الفنى طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة  
بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الموقع بالقاهرة  
في ٥ مايو سنة ١٩٥١

ألقباسم ملك ألقصرو ألقسودان

ألقوصى ألقعرش ألقموقت

ألقبمذ الأطلاع على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٥ أغسطس  
سنة ١٩٥١ بالموافقة على الاتفاق العام للتعاون الفنى طبقاً لبرنامج النقطة  
الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ؛

ألقبنا على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛